

الأمراض الخفية.. تحديات اقتصادية للتنمية البشرية

الأستاذ المساعد الدكتور صادق علي طعان

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

المقدمة

تعد التنمية الشاملة كمدلول عام هي مجموعة من التدابير التي تلجأ إليها الدول للتخلص من التخلف. هذا المفهوم انتشر وراج في البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية. منذ ذلك الوقت وخطوات التنمية تتعثر مقابل اقتصادات السرعة. لقد اكتسبت التنمية الشاملة دلالة الحل السحري لحل مشكلات المجتمعات البشرية. لقد تمت مقارنة تنميات البلدان المتقدمة بتنميات البلدان النامية، فكان الفرق بينهما هو نجاح منهجية الأولى وفشل الثانية. السبب هو درجة ونوعية التنمية. ونظرا لتفاقم وتعاضل ثلوث التخلف ((فقر - أمية - مرض)) . وتراكم الثروة لدى القلة من الناس ليصبح المال دولة بين الأغنياء. وتزايد الأعباء المالية التي يتحملها المواطن لأجل تعويض العجز في الميزانية لتغطية سوء التصرف في المال العام. مما يثير السخط والإحباط . نحن الاقتصاديين يساورنا شعور بالقلق حول قضايا التنمية. في وضع تسود فيه ظاهرة التخلف المستدام وبإصرار وعناد وفقير واسع النطاق. وضع يسيطر عليه عدم الاستقرار والأمان، واستشرى الأمراض الاقتصادية وغير الاقتصادية. وتدمرها لمعالم وجهود التنمية البشرية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الجهود العالمية في مجالات التخطيط التنموي والتي مضى عليها أكثر من نصف قرن وإصرار المؤسسات الدولية جديدها وقديمها لمعالجة المشاكل الاقتصادية خاصة في مجال التنمية الشاملة. ومما تقدم. مثلنا كمثال كثير من الاقتصاديين نرى أمامنا عالما سريع التعقيد والتغير يعج بالمشكلات. وللتعبير عن ذلك بأقصى حد ممكن من التفاؤل، نقول أن هناك مجموعة مذهلة من التحديات، تجعل حتى وصفها المجرد أمرا صعب المنال. كما يندر معها استخلاص تصورات شاملة ومستقبلية وما تؤول إليه التنمية البشرية في ظل الظروف والمستجدات التي تزخر بها الأحداث المتسارعة. إن التنمية الشاملة لا يمكن إنجازها إلا وفق تنمية رأس المال البشري وتنمية رأس المال المادي وهكذا وعلى ضوء مسيرة التنمية الشاملة، خاصة فيما يتعلق بركنها الأساسي والمتمثل برأس المال البشري. فقد كان العامل البشري سببا (أو\و) نتيجة لتخلف وقصور التنمية الاقتصادية. مما انعكس في قصور الموارد البشرية في أداء دورها السليم والفاعل في التنمية الشاملة. وان من أسباب قصور الموارد البشرية في أداء دورها التنموي ضمن فعاليات التنمية الشاملة كان وما يزال يتحدد في الأمراض الخفية التي تصيب بشكل مباشر أو غير مباشر جسم وكيان التنمية البشرية. ويمكن تشخيص هذه الأمراض وكما يأتي:

1-البطالة بأنواعها.

2-غسيل الأموال.

3- الفساد الإداري والمالي.

4- الفقر والفاقة.

5- الجهل والامية.

6- الأمراض والأوبئة.

7- انعدام الأمان والاستقرار.

8- السلطة الغاشمة والحكم الشمولي.

إن التنمية البشرية لا يمكن أن تحقق أهدافها في أحداث تغييرات ايجابية تجاه ثلوث التخلف. إلا من خلال متطلبات أوسع من الخيارات التقليدية لتضمن للإنسان حرية (الفكر والعبادة والعمل) وتحريره من (الظلم والتمييز والفقر).

المبحث الأول: تعبئة الموارد البشرية

يحتل موضوع العنصر البشري أهميه متعاطمة ومتميزة في أية صيغه تنموية. باعتبار إن تكوين رأس المال البشري (Human Capital). يمثل الأساس لهذه الصيغ التنموية، ولكونه المسيطر على رأس المال المادي ، حيث إن الصيغ التنموية في كل ظروفها وأقاليمها. هي موجهة بالأساس نحو العنصر البشري وتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي وضمان رفاهيته. لان الإنسان نتاج الحياة الوحيد الذي يعي وجوده ويفلسف صيرورته ، وبذلك فهو الهدف والوسيلة لكل الصيغ التنموية. اقتصادية كانت أم اجتماعية، على هذا الأساس ومن خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية. لمساهمة في العملية الإنتاجية. هو ثروة الأمة ويفوق كل أشكال الثروات، وهو اثن شيء في الوجود واهم عنصر من عناصر الإنتاج، بما يمتلكه من طاقات خلاقه تجعله الأساس الأول في العملية الإنتاجية. حيث يمثل أهم مجالات الانطلاق في التنمية الشاملة. إن النهوض بمعدلات مقبولة في التنمية يركز ويشكل أساس على الموارد البشرية شريطة إن تكون هذه الموارد ذات مستوى مناسب من التطور والفتح والاندفاع الذاتي. وان تكون الكوادر مؤهلة. ذات معارف منهجية وعلمية وتمتلك خبره إنتاجية وإدارية في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج. ومن خلال العلاقة بين جانبي التنمية الشاملة. تم تصنيف الحالة العامة للبلدان وفقا لمقاييس التنمية والنمو، إلى أربع حالات هي كالآتي :-

أولا :- بلدان متقدمه اقتصاديا وبشريا.

ثانيا:- بلدان متقدمه بشريا ومتخلفق اقتصاديا.

ثالثا:- بلدان متخلفق بشريا واقتصاديا.

رابعا:- بلدان متقدمه بشريا وتحاول إلحاق بالعالم المتقدم اقتصاديا.

منذ منتصف القرن الماضي حتى بداية العقد الأخير منه وبعد إن كان التحدي الرئيسي أمام الدول النامية ومنها العراق. هو التنمية الشاملة ولكن التخطيط السيئ والرؤية الضيقة أدت إلى تعثر مشاريع التنمية. بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل (سوء الإدارة، الفساد الإداري والمالي، انعدام عدالة توزيع الثروات، المديونية، استنزاف الموارد الطبيعية،العقوبات)، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى فشل جميع المساعي التنموية ولعقود عديدة مضت ولأنماط

مستورده تعددت ألوها ومنهجاتها. وتجارب ترنحت بين اليسار الاشتراكي ، واليمين الرأسمالي ، والتطبيق (الملائم؟). وهكذا فإن كل الصفات لم تصمد طويلا أمام إصرار المجتمعات النامية في إن تقف جامدة في مكانها. مصره على البقاء في دائرة التخلف. لا تخطوا إلى الأمام إذا لم تكن قد تراجعت إلى الخلف. متراجعة عن ترتيبها المتأخر بين مصاف الدول ضمن التصنيف العالمي ، ظلت هذه الدول عاجزة عن تحقيق أهدافها تحت ظل (أحلام اليقظة). وبعد هذه النكسات والتجارب الفاشلة، جاءت الأمم المتحدة تحمل لواء التنمية في نهاية الألفية الثانية، وبالتحديد في عام 1990، منذ ذلك الوقت توالى تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تحت تسمية (تقرير التنمية البشرية). كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عقد الثمانينات قصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية، عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان صانع التنمية وهدفها، حيث إن قدرات الأمم تكمن فيا تملك من طاقات بشرية. وان التنمية البشرية تعد من أهم أركان التنمية الشاملة، وان العجز في تنمية الموارد البشرية وضالة المساهمة في تنمية هذه الموارد يقابله قدر كبير من الإنفاق سوف يخلق معضلات تنموية لا يمكن حلها إلا عن طريق برامج مكثفه لتنمية الموارد البشرية (محو الأمية، مؤسسات، تخطيط).

إن الموارد البشرية تحتل المكانة الأولى بين مقومات التنمية الشاملة وتمثل العنصر الحاسم للعملية التنموية إن تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ركزت على العنصر البشري وتنميته، إن مصطلح التنمية البشرية يعد مفهوم حديث رسمياً، لكنه من ناحية أخرى فهو قديم من خلال وجوده ضمن برامج وأجندة التنمية الشاملة، وأحد الأهداف الأساسية لها إن مفهوم التنمية البشرية يقوم على أساس إن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمية البشرية هي لتوسيع خيارات البشر، حيث إن التنمية البشرية لا تنتهي عند تطوير المهارات بل تمتد إلى أكثر من ذلك حيث تشمل، الإبداع والتمتع بوقت الفراغ والمساهمة الفاعلة في النشاطات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا أصبحت تنمية الموارد البشرية تمثل توجهها إنسانيا للتنمية الشاملة. وأخذت عملية مكافحة الفقر تتجاوز فقر الدخول (فقر الحال والأموال) لتمتد إلى حرمان الإنسان من الصحة والحرية والمساواة والأمن والبطالة. من خلال تقارير البرنامج الإنمائي الذي صدر عام 1990، ومع مرور الوقت ومنذ ذلك التاريخ وتقارير التنمية البشرية تصدر، ومفهوم التنمية البشرية هو الآخر يتطور، وأخذت هذه التقارير تتناول مفهوم التنمية البشرية وتجري عليه التحسينات وتطوره وتوسع اختياراته، وبقدر صلة التنمية البشرية بثالوث التخلف (الأمية، الفقر، الأمراض)، أو (التعليم، التخلف، الصحة) ..

هذه تمثل الاحتياجات الأساسية للمواطن، أخذت التقارير سائلة الذكر تؤكد على توسيع الاختيارات الإنسانية. وهكذا أصبح مفهوم التنمية البشرية وفق معطيات وأهداف هذه التقارير، من خلال الوسائل المتعددة لتنمية قدرات الإنسان ليضمن متطلبات العيش برفاهية، وحقوق مصانة. مع مرور الوقت أخذت تقارير التنمية البشرية تكشف عن الخلل الكبير الذي كانت تغطيه أرقام النمو والتنمية الاقتصادية والدخل المرتفع. إن تنمية الموارد البشرية تعد أهم القضايا الملحة على المستوى المحلي والدولي، لأنها تمثل تنمية القدرات والكفاءات البشرية (الفكرية، الفنية) .. وهي عملية ضخمة لإعادة تأهيل العنصر البشري ليكون أكثر ايجابية لبناء الحياة، لان

العنصر البشري يمثل الأساس في قانون تقدم الحضارة الإنسانية، حيث إن عملية التنمية والتقدم هي داله لمساهمة العنصر البشري، وإن إخفاق التنمية يعد نتيجة حتمية لإخفاق العنصر البشري بالدرجة الأساس، وكذلك الحال مع نجاح التنمية.

إن تعبئة الموارد البشرية تتطلب جهوداً ذات طابع وطني بالدرجة الأساس لتوجيه وتوحيد طاقات الناس نحو نجاح عملية التنمية بشقيها البشري والمادي، وتعد تنمية الموارد البشرية وتعبئتها، ما هي إلا (تنمية الناس ومن أجل الناس وبواسطة الناس).

وهذه المحاور تركز على المفاهيم التالية:

أولاً: تنمية الناس: والمقصود هنا إن التنمية البشرية تستهدف.

1- النهوض بالجانب الصحي.

2- النهوض بالجانب التعليمي.

3- النهوض بالجانب المعاشي.

ثانياً: تنمية من أجل الناس: ويعني ذلك توسيع اختيارات الناس، هذه التنمية لا تتم إلا من خلال أطار الحرية والتحرر من أشكال الظلم والتعسف و خنق الحريات ومصادرة الإرادة.

ثالثاً: تنمية بواسطة الناس: وهذا معناه إن العنصر البشري هو غاية التنمية ووسيلتها، وإن التنمية بدونها تكون فاشلة.....

إن مؤشرات التنمية البشرية وضمن مقياس محدد من (1 - 10)، يتم ترتيب الدول ضمن هذا المقياس. حيث لم تظهر في تقارير التنمية دول حصلت على (صفر من عشرة)، أو (عشرة من عشرة). ضمن المؤشرات التي تم اعتمادها في مجالات النهوض، ومنح الحريات ونتائج التحرر من التمييز والظلم والحكم الشمولي. وفق هذه المؤشرات تم تصنيف البلدان إلى:

1- بلدان ذات تنمية بشرية عالية.

2- بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة.

3- بلدان ذات تنمية بشري منخفضة.

والجدول أدناه يوضح ترتيب بعض الأقطار العربية من خلال مقاييس ومؤشرات تنمية الموارد البشرية، من اصل (174) بلدا.

الجدول (1):-ترتيب بعض الأقطار العربية حسب مؤشر التنمية البشرية للسنوات (1990 - 2000)

القطر	الأردن	الإمارات	الجزائر	العراق	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
1990	83	56	102	91	50	88	76	114	108	130
2000	95	45	107	75	126	82	82	119	124	148

المبحث الثاني

تحديات الأمراض الخفية

على اثر الحرب العالمية الأولى ظهرت الجرائم الاقتصادية من خلال عمليات الاحتكار ورفع الأسعار مما اضطر الحكومات إلى إصدار التشريعات بهذا الشأن ووضع العقوبات الرادعة، ومع التطور والتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، ظهرت جرائم متطورة ومن نوع آخر، جرائم منظمّة. وبذلك فإن تنمية الموارد البشرية تواجه تحديات صعبة ومعقدة، وهي تراكمات عقود من التخلف

والإصرار على التخلف المستدام، إن مسيرة تنمية الموارد البشرية تعترضها العديد من التحديات تصل إلى درجة الأمراض المزمنة. وهذه التحديات تمس جوهر ووجود تنمية الموارد البشرية، وتحدد دورها في كونها تنمية مستدامة تضمن وضع أفضل للجيل الحالي مع الاحتفاظ بنفس القدر من التطور والتنمية للأجيال المستقبلية.

ويمكن تثبيت الأمراض والجرائم التي تمثل خطراً يهدد التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية على حد سواء وهذه الجرائم والأمراض هي.

في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على نوعين من الأمراض تؤثر على التنمية البشرية. وتشكل تحدياً لها بشكل خاص، وعلى السياسات الاقتصادية وتمثل خطراً عليها بشكل عام... وهذين الخطرين هما: البطالة وغسيل الأموال.

أولاً: البطالة Unemployment

يعد النمو السكاني مصدر قوة للتنمية البشرية ومحرك للطلب الكلي وبنفس الوقت يعد مستودع للبطالة، ومعرقل للنمو والتنمية إذا لم يشارك في العملية الإنتاجية. ويكون له دور فعال في صيرورتها حيث إن الدول النامية ومنها العراق أمام وضع ديموغرافي لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية يتسم هذا الوضع بارتفاع كبير في معدل النمو الديموغرافي، حيث يتراوح في الدول النامية (2.5% - 3.5%).

جرائم وأمراض محلية	جرائم وأمراض دولية
الفساد الإداري	بطاقات الائتمان
الغش الصناعي والتجاري	سرقة الأسرار الصناعية
الفساد المالي	غسيل الأموال
التهرب الضريبي	التهرب
الاحتيال	تجارة الأطفال والنساء
البطالة	الإرهاب
التضخم	تجارة السلاح
السوق السوداء	الرأسمالية الطفيلية
الاحتكار	التلوث البيئي والتصحر
الفقر والجهل	السطو المعلوماتي
السلطة الغاشمة والحكم الشمولي	الأوبئة والأمراض

البطالة هي { Condation of one who is }
able to work but unable to find work

أنواع البطالة:

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي

تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل

وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف

المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى.

2- البطالة الهيكلية (structural unemployment):

هي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من

طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى فتحول الاقتصاد

البسيط إلى اقتصاد صناعي متطور يؤدي ذلك إلى

فقدان الكثير من العمال لأعمالهم البسيطة وبصورة

شبه دائمة، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن

التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية

المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية

الجديدة للاقتصاد.

3- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب

الكلّي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من

انخفاض الطلب الكلّي مما يؤدي إلى فقدان جزء من

القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في

الاقتصاد، إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما

يبدأ الطلب الكلّي بالارتفاع مجدداً.

وفي العراق يبلغ معدل النمو السكاني (2.8% - 3.3%) في حين إن معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة لا يزيد في المتوسط عن (1.2%) بينما في العالم يبلغ معدل النمو (1.80 0%) إن معدلات النمو العالية مع ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة هذا الجهاز وارتفاع في الطلب الكلّي يرافقه محدودية العرض المحلي سوف يؤدي ذلك كله إلى نشوء ظاهرة البطالة التي تعد شكلاً من أشكال الهدر والتبذير التعسفي للموارد البشرية.

وتؤدي إلى نخر الجهود التنموية وتعطيلها

وهي أكثر إيلافاً على المجتمع وهي تمثل مأساة

اجتماعية وأخلاقية (البطالة في اللغة العربية جاءت

من الباطل واصلها من الشر والضلال أما كلمة

العاطل أصلها من العطل وهي تعني الفساد والتحلل)

وان منظمة العمل الدولية (ILO) .

تعرف العاطل عن العمل بأنه ((كل من هو قادر

على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند

مستوى الأجر ولكن دون جدوى)) .

يمكن تعريف البطالة (بأنها التوقف

الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن

العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل)

والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين

والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة

عشرة) والعجزة وكبار السن وللحصول على (معدل

البطالة) (Unemployment Rate) ويتم استخدام

المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

للبطالة آثار عديدة ومتسلسلة في مقدمتها فقدان الفرد لمصدر دخله لتأمين احتياجاته اليومية واحتياجات من يعيلهم. وتنتهي إلى الانحراف والانزلاق في عالم الجريمة ويكون مصدر قلق واضطراب في المجتمع.

فمن أثارها الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد ومن جانب آخر، فإن البطالة آثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة أما من الجانب السياسي فأثارها تتمحور إشاعة الاضطرابات والمظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع البائس للعاطلين.

ويمكن تلخيص آثار البطالة بما يلي :

أولاً: الآثار الاجتماعية:

1- انخفاض تقدير الشخص العاطل لدى المجتمع مما يؤدي شعور بالنقص والإحباط ومشاعر الغيرة والحسد والكراهية واليأس.

2- تحول العاطل عن العمل من شخصيه نافعة وإيجابية في المجتمع إلى شخصيه غير منتجه وسلبية وعنصر هدم في المجتمع.

3- تأزم الروابط الأسرية، وخلق حالة التوتر الاجتماعي وضعف النسيج الأسري.

4- ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة وغير المنظمة.

4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل) فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

5- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

6- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

7- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع ، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ثانيا: الآثار السياسية:

الأموال أصبحت تمثل أهم الإخطار غير المنظورة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم ، وهي ترتبط بأنشطه غير مشروع وعملیات مشبوهة).

وتتسابق دول العالم في وضع العديد من القوانين والإجراءات الحازمة لمنع انتشار هذه الظاهرة والتي تفشت في الآونة الأخيرة بشكل أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول.

- 1- الاضطراب السياسي.
- 2- فقدان الأمان والاستقرار.
- 3- الإرهاب والعنف المسلح.
- 4- فقدان هيبة الدولة، وتأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ثالثا: الآثار الاقتصادية:

- 1- الهدر في الموارد البشرية.
- 2- انخفاض مستوى الدخل الفردي.
- 3- انخفاض القوه الشرائية.
- 4- انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.
- 5- انخفاض حجم الادخارات.
- 6- الكساد.
- 7- انخفاض الطلب الكلي.
- 8- ارتفاع فائض الإنتاج الكلي.

تعريف غسيل الأموال:

يمكن تعريف عمليات غسيل الأموال بأنها (مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال. وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع) وأنها أيضا (عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إخفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق). ويشير المصطلح إلى إن الأموال المتأتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالمقبولية إذا بقيت في حيازة جامعها إذ إن ذلك يؤدي إلى اكتشاف نشاطها وبالتالي فإن غسيل الأموال يمثل محاولة لإخفاء الأصل غير الشرعي لهذه الأموال.

عناصر عملية غسيل الأموال:

أ) الغاسل : هو الشخص أو المنظمة أو المؤسسة التي تحوز أو تمتلك أموالا غير مشروعة وتسعى إلى غسلها.

ثانيا: غسيل الأموال MONEY LAUNDERING

إن الفساد الاقتصادي يعد نتيجة طبيعية للفساد السياسي ويأخذ الفساد في بعض البلدان شكل (الفساد البنوي) ، حيث يمثل الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام أمرا طبيعيا، ويأخذ (الفساد الصغير) نحو توظيف الوساطة والمحسوبية أو دفع الرشوة للحصول على خدمات مميزة، إن غسيل الأموال تعد ظاهره قديمة إلا إن الجديد فيها هو التطور في وسائلها وزيادة حجم الأموال القذرة وزيادة عدد المتعاملين بها أصبحت مشكلة غسيل الأموال ظاهرة تترك العديد من دول العالم لما لها من آثارا اقتصادي واجتماعية خطيرة على وضع ومكانة هذه الدول (إن ظاهرة غسيل

شراء المجوهرات والسيارات والعقارات أو القيام بشراء مؤسسة مالية أو تجارية أو استعمالها كقناة للسيولة النقدية.

وتظهر الدراسات المتوفرة إن أبرز المتعاملين في غسيل الأموال هم مكاتب الصرافة ومراكز تحويل النقود والكازينوهات وأماكن القمار بالإضافة إلى ذلك يلعب مقدمو الخدمات

المتخصصة مثل المحاسبين والمستشارين الماليين دورا كبيرا في غسيل الأموال عبر ابتكار أساليب متجددة للتمويه والمراوغة، وعلى مستوى آخر ساعد التطور التقني في زيادة عمليات غسيل الأموال

خاصة بعد اعتماد بعض مؤسسات وشركات العالم التعامل النقدي عبر الانترنت فقد برز ما يسمى الغسيل الرقمي الذي هو (عبارة عن تحويلات نقدية عبر شبكة الانترنت). ومن مزايا هذه الطريقة تسهيل عمليات الدفع للمتعاملين في الأعمال والتجارة الالكترونية ولكن في المقابل زادت احتمالات القرصنة وصعوبة الرقابة على المتعاملين في ظل الالتزام بسرية المعلومات المصرفية.

مراحل عمليات غسيل الأموال

أولاً: مرحلة الإيداع (التوظيف) placemen:- تعني إيداع الأموال الناجمة عن أعمال غير مشروع في شركات مالية أو مصارف أو مؤسسات ادخار محليه أو خارجية.

ثانياً: مرحلة التغطية أو (التعقيم، التمويه، الترقيد) Layering:- فيها يقوم أصحاب الأموال القدرة بأجراء العديد من العمليات المصرفية والمالية. لإخفاء مصدرها وتضليل محاولة الكشف عن مصدرها الحقيقي.

ب) الغسول: هو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ويلحق بهم فئات السماسرة والعلماء والوسطاء والمساعدين.

ج) المغسول: هو عبارة عن الأموال أو المتحصلات أو غيرها.

الفساد الصغير:- هو الفساد الإداري

والمالي الذي يزاوله صغار موظفي الدولة، أما الفساد الكبير فهو الفساد الإداري والمالي الذي يزاوله كبار موظفي.

السمات الأساسية لغسيل الأموال:

يشمل غسيل الأموال عددا من السمات التي تمكن الأجهزة المختصة من تمييز الأنشطة غير المشروعة التي تتم مزاولتها في هذا المجال وأهمها. عمليات فتح الحسابات: حيث يعلن العميل عند التقدم بطلب فتح حساب في البنك إن له معاملات تجارية تكون في الواقع بعيدة عن الحقيقة وإنما قدمها العميل كطريقة للالتفاف على طبيعة العمل الحقيقي والعمليات النقدية. حيث يودع العميل مبالغ كبيرة بشكل دائم ومتكرر في حساب معين. أو إذ انتقلت أموال بطريقة غير عادية من قبل مودع غير معروف في صورة كميات كبيرة من فئات النقد الصغيرة.

بالإضافة إلى العمليات المالية غير النقدية

حيث يقوم الأفراد أو الشركات بشكل مستمر بتحويل مبالغ مالية كبيرة من حسابات محلية إلى حسابات أجنبية أو العكس خاصة عندما تكون من بنوك غير معروفة أو وهمية أو فروع بعيدة لمؤسسات مصرفية وعمليات خارج المؤسسات المالية مثل

ثالثاً: التكامل (الدمج) integration :- فيها يتم اندماج الأموال غير المشروعة في النظام المالي الشرعي واختلاطها بالأموال المشروعة.

حجم غسيل الأموال:

يتراوح حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً عبر المراكز المالية العالمية بين 750 مليار دولار إلى 1000 مليار دولار ومن جهة أخرى تقدر المصادر العالمية المتخصصة ومنها صندوق النقد الدولي إن الحجم الحالي لعمليات غسيل الأموال يتراوح ما بين 620 مليار دولار إلى 1.6 تريليون دولار بما نسبته 2% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتشير المعلومات المتوافرة إن عمليات غسيل الأموال في روسيا تتراوح ما بين 25% و 50% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا وحوالي 10% لجمهورية التشيك و 7% إلى 13% لبريطانيا كما تعتبر كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ملاذاً كبيراً لغسيل الأموال ومن جهة أخرى تشير المعلومات أنه منذ نهاية عام 1993 حين أنشئت وحدة المخابرات المالية البلجيكية وحتى منتصف عام 1998 إلى إن حوالي 1416 قضية غسيل أموال قد أحيلت للقضاء بقيمة 3.9 مليار دولار، أما في الدنمارك فقد قدرت الأموال التي تم غسلها بحوالي 5.68 مليون دولار وكذلك 2.04 مليون دولار أعيد دفعها مرة أخرى إلى أصحاب الأموال المغسولة وفي لوكسمبورغ تم غسل حوالي 6.47 مليون دولار وقد تم ضبط هذه القضايا جميعها بالملاحقة القانونية.

العوامل المشجعة لغسيل الأموال :

- انتشرت ظاهرة غسيل الأموال مع انتشار الأنشطة الإجرامية. مثل التهريب والرشاوي وتجارة الأسلحة وتجارة النساء والأطفال والغش والاحتيال والاختطاف وتزيف العملة والفساد السياسي ، ويمكن تلخيص أهم العوامل المشجعة لهذه الظاهرة.
- 1- اتساع نطاق الدول التي يتم فيها غسيل الأموال.
 - 2- غياب الشفافية في معظم المعاملات التجارية.
 - 3- اتساع الاقتصاد الخفي أو الموازي.
 - 4- تكرار عملية تجيير الصكوك.
 - 5- ظهور أساليب جديدة السريعة للنقد الإلكتروني.
 - 6- عدم وجود قيود للتحويل الخارجي.
 - 7- التوسع في التعامل بالعملة الأجنبية.
 - 8- ظهور النقود البلاستيكية (Credit Card بطاقات الصرف في الأجهزة الآلية.

الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال:

تؤثر عملية غسيل الأموال على أداء مجمل مكونات الاقتصاد الكلي خاصة إذا ما واکبها وجود اقتصاد خفي يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة. * عدم سعي القائمين على عمليات غسيل الأموال للحصول على عائد مرتفع لأموالهم التي يريدون غسلها ولكنهم يسعون فقط إلى مجرد استثمارات تمكنهم من إضفاء صفة الشرعية على أموالهم ليتمكنوا من المجاهرة علناً بمصدرها.

* قيام أصحاب غسيل الأموال بتبييض أموالهم في البلدان النامية التي مازالت وسائل الرقابة فيها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن اختراقها بسهولة لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال

استقطاعات من أموال الناتج القومي للدولة يمكن استثمارها في مجالات عديدة تخص تنمية الموارد البشرية.

4- انخفاض الأموال المخصصة للدخار بسبب توجه الأموال القذرة نحو الاستهلاك الترفي الذي لا يفيد المجتمع وبالتالي عجز الدولة من تمويل برنامجها الاستثماري في المشاريع التنموية.

5- تؤدي عملية غسل الأموال إلى انخفاض القوة الشرائية للمجتمع بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، هذا يؤدي تدهور المتطلبات اليومية للمجتمع.

6- حسب مبدأ غرشمام العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، مما يؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على قيمة العملة الوطنية، بسبب هروب الأموال إلى الخارج، وتقود هذه الظاهرة إلى زيادة فقر الفقراء.

7- ارتفاع درجات الفساد الإداري والمالي والسياسي، نظرا لحصول كبار موظفي الدولة على لموال يمكن تهريبها للخارج.

المصادر:

- 1- وجدي عبد الباسط ، فاعلية القوى العاملة في الدول النامية، دمشق -1999، ص44
- 2- أسامة عبد المجيد العاني ، دور الوقف في التنمية البشرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2003 العدد الثالث، ص25
- 3- أسامة عبد المجيد العاني، مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء تقرير سنة 2000، مجلة الحكمة، العراق 2001، العدد18، ص121
- 4- محمد سليم عثمان، الجرائم الاقتصادية، مؤسسة دار العلوم، السودان، 1993 ص84
- 5- أمين عبد الخالق الدسوقي ، البطالة في الدول النامية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1977، ص11

إلى تلك البلدان ، ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال بما يلي.

- 1- يهدد غسل الأموال المناخ الاستثماري على الصعيد المحلي والدولي.
- 2- نشؤ منافسه غير متكافئ بين المستثمر المحلي والأجنبي .
- 3- التأثير السلبي على مصداقية السياسات الاقتصادية.
- 4- ظهور مؤشرات اقتصادية مطلق
- 5- يقلل غسل الأموال من درجة الشفافية الدولية والمحلية.
- 6- يؤدي غسل الأموال إلى إعادة توزيع الدخل.
- 7- تعطيل تنفيذ السياسات المالية.
- 8- تساهم في زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.

الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال:

من خلال الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال والتي تنعكس هذه الآثار بصورة مباشرة أو غير مباشرة على توجهات وتطلعات تنمية المواد البشرية.

ويمكن إيجاز آثار غسل الأموال على تنمية الموارد البشرية بما يلي:-

- 1- ظهور مشكلات اجتماعية نظرا للفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد نتيجة لظهور طبقه من الأفراد يحصلون على دخل لا يستحقونه.
- 2- يمثل التهرب الضريبي احد موارد غسل الأموال، حيث يؤدي إلى تخفيض الأموال المخصصة لبرامج التنمية.
- 3- تمثل الأموال الهاربة إلى المصارف الأجنبية مصدر من مصادر غسل الأموال، وتمثل

6- حامد سامي زهران، تنمية القوي العاملة في الوطن العربي، تونس 2000، ص 72

7- حامد سامي زهران، المصدر نفسه ، ص 84.

8-Tobn.G.Jame.R- Inflation and unemployment-NewYork 1988 –page (78) .

9- أمين عبد الخالق الدسوقي، مصدر سابق ، ص 63

10- صلاح الدين السيبي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة 1998، ص 56.

11- خوله رشيد حسن، غسيل الأموال المفهوم والأساليب والآثار الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق 2004 ، العدد التاسع ، ص 256

12- إسماعيل لطفي شحاته، غسيل الأموال وسبل مكافحتها ، مصر 2000، ص 18.

13- إسماعيل لطفي شحاته، المصدر نفسه، ص 20 .

14- غسيل الأموال { موقع في شبكة الانترنت تحت عنوان، (غسيل الأموال آثاره وضوابط مكافحته) .

15- يحيى حمد حسن ، معن عبود علي، غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطره وإجراءات مكافحته، مجلة الغري، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، لسنة 2006 ، العدد 4، ص 80 .

16- سامر نعمه، غسيل الأموال مفهومه آثاره وسبل مكافحته، مجلة الغري، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، لسنة 2006 ، العدد 4، السنة 2006، ص(98 – 99

مجلة علمية محكمة
مجلة علمية محكمة